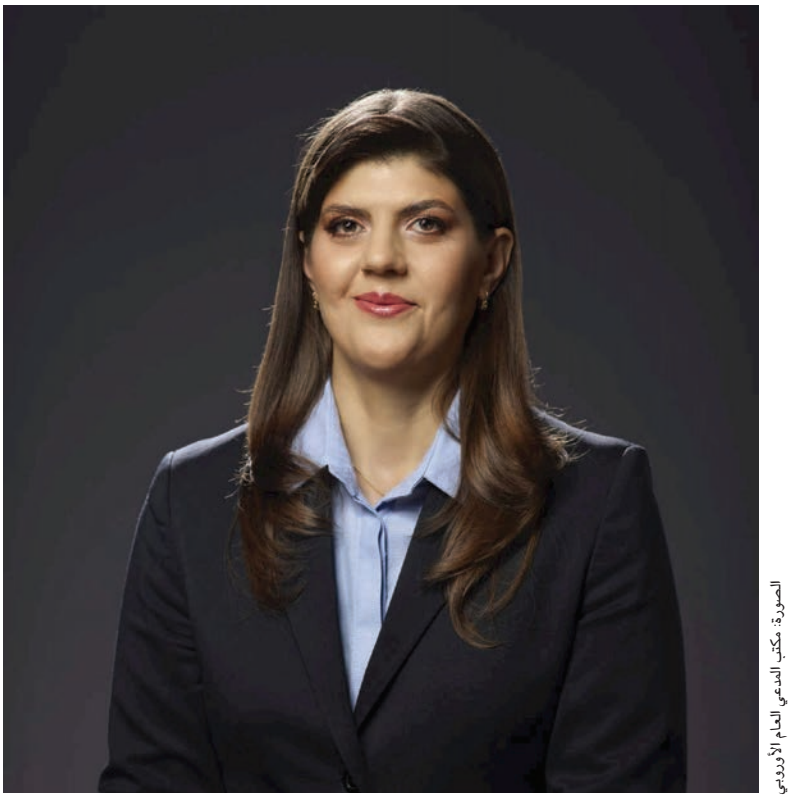

الصورة: مكتب المدعي العام الأوروبي

الضرب بيد من حديد على الفساد

المدعي العام الأوروبي الأول المعني بمكافحة الاحتيال توضح تحديات التصدي للجرائم العابرة للحدود

ليست **لورا كودروتا كوفيسي** بغريبة عن جهود مكافحة الفساد. فعقب توليها وظيفة المدعي العام في رومانيا كأول سيدة وأصغر شخص في هذا المنصب، ترأست المديرية الوطنية لمكافحة الفساد خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨. وسرعان ما سنحت لها فرصة جديدة بفضل إصرارها وبسالتها، حيث تشغل حاليا منصب أول مدعٍ عام أوروبي معني بمكافحة الاحتيال، وهي مسؤولة عن مكتب المدعي العام الأوروبي الجديد في لكسمبرغ الذي سيتولى التحقيق في قضايا التعدي على ميزانية الاتحاد الأوروبي ومقاضاة مرتكبيها واستصدار أحكام قضائية ضدهم. ويمكن أن تتضمن هذه القضايا أعمال الاحتيال والفساد والجرائم المنظمة وقضايا ضريبة القيمة المضافة عبر الحدود التي تتجاوز قيمتها ١٠ ملايين يورو.

وفي السابق، كانت مكافحة هذه الجرائم مسؤولية مدعي العموم في البلدان الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، ولكن لم تكن لهم أي سلطات قضائية خارج حدود بلدانهم. كذلك لم تتمتع المؤسسات الأخرى، مثل اليوروبول أو مكتب الاتحاد الأوروبي لمكافحة الاحتيال، بأي سلطات قانونية للتحرك ضد هذه الجرائم. ووفقا للمفوضية الأوروبية، بلغت خسائر إيرادات ضريبة القيمة المضافة ١٤٠ مليار يورو عام ٢٠١٨ بسبب جرائم الاحتيال والتهرب، ويُتوقع ارتفاع هذا الرقم إلى ١٦٤ مليار يورو عام ٢٠٢٠ بسبب الجائحة.

فهل ينجح مكتب المدعي العام الأوروبي في التصدي للجرائم العابرة للحدود؟ هذا ما سنعرفه خلال المقابلة التي أجراها رحيم كناني مع كوفيسي.

التمويل والتنمية: ما الدرس الأهم الذي تعلمته من تجربتك في رومانيا وتودين الاستفادة منه في منصبك الجديد؟

لورا كوفيسي: تعلمت من تجربتي في المديرية الوطنية لمكافحة الفساد في رومانيا أن لا أحد فوق القانون وأن الجميع متساوون في نظر القانون بغض النظر عن وضعهم في المجتمع. ولم ننجح في التوعية بخطورة الفساد وتأثيره على حياة المواطنين فحسب، ولكننا أثبتنا أيضا أنه بمقدور المؤسسات الرومانية العمل بكفاءة لمكافحته تحت مظلة القانون. فالفساد ليس مشكلة لا حل لها.

التمويل والتنمية: ما أهم التحديات أمام إنشاء مكتب ادعاء أوروبي فعال؟

لورا كوفيسي: نعكف حاليا على بناء هذا المكتب من نقطة الصفر، وأمامنا الكثير من العمل من أجل وضع المبادئ التوجيهية المنظمة للإدارة والميزانية والتشريع. وهذا المكتب هو الأول من نوعه، حيث يتعين علينا تنسيق عمل المدعين العموم في ٢٢ بلدا مختلفا من أعضاء الاتحاد الأوروبي. وهؤلاء يعملون تحت مظلة سلطات قضائية وقواعد إجرائية مختلفة، وعلينا إيجاد قاسم مشترك بين الجميع.

وبمجرد أن يبدأ المكتب عمله، سيواجه تحديا آخر، وهو تحدي الكفاءة والاستقلالية وكسب ثقة المواطنين — وهي أمور لا يتسنى تحقيقها إلا عن طريق الجهود الفعالة والسعي إلى إثبات تطبيق القانون على الجميع دون تمييز.

التمويل والتنمية: هل تتوافر لكِ الموارد الكافية لممارسة مهامك؟

لورا كوفيسي: بعد مناقشات مطولة، لا سيما وأننا ننتظر عرض ٣ آلاف قضية على المكتب بمجرد أن نبدأ عملنا، أصبح يتوافر لدينا الآن تمويل كاف لتعيين ١٤٠ من ممثلي المدعي العام الأوروبي، ولكن لا تزال تنقصنا

الموارد اللازمة لتعيين طاقم العمل الأساسي في لكسمبرغ الذي سيكون شريكا أساسيا في نجاح مهمتنا. فنحن في حاجة إلى محققين ماليين ومحللين للاستفادة من خبرتهم في جمع وتحليل المعلومات على النحو اللازم للتحقيق في الجرائم العابرة للحدود بكفاءة أكبر. وحتى الآن، اقتصر تركيز مدعي العموم على الجرائم الداخلية، ولم يتح لهم دائما الاطلاع على معلومات خارج حدود بلدانهم — كالحسابات المصرفية وبعض المعاملات المالية. وأصبح ذلك ممكنا الآن مع وجود مكتب المدعي العام الأوروبي.

ولكن التحقيقات ليست كافية وحدها. فاسترداد الأموال أو الخسائر يعد أولوية أخرى. وبمساعدة المختصين في المقر الرئيسي للمكتب، سنستطيع الكشف عن السلع والحسابات المصرفية التي يمكن مصادرتها، وهو ما سيحدث طفرة في كفاءة وفعالية عمليات التحقيق في قضايا الاحتيال المالي.

وقد طلبت تحديدا ميزانية قدرها ٥٥ مليون يورو، ولا يتوافر في الوقت الحالي سوى ٣٧,٧ مليون يورو. وهو ليس بالرقم الكبير إذا ما قورن بحجم قضايا الاحتيال التي سيتم التحقيق فيها — حيث تبلغ قيمتها مليارات الدولارات.

التمويل والتنمية: كيف سيحدد المكتب القضايا التي سيتم التحقيق فيها؟

لورا كوفيسي: نسترشد في عملنا أساسا بمبدأ الشرعية لا بمبدأ الفرصة. وفيما يتعلق بترتيب القضايا حسب الأولوية، يمكن الاستناد إلى معايير مثل حجم الخسائر أو فترة التقادم. وينبغي أن نراعي أيضا وضع المشتبه فيهم. فإذا كان شخص ما يستغل وظيفته العامة في ارتكاب جريمة ما، قد نرغب في التركيز على هذه الجريمة أولا. وسنعتمد على السلطات الوطنية أيضا نظرا لأن عملنا يقتضي التعاون مع الشرطة الوطنية والمصالح الضريبية والأجهزة الداخلية الأخرى.

التمويل والتنمية: ما دور الصحافة الاستقصائية في مكافحة الفساد؟

لورا كوفيسي: الصحفيون الاستقصائيون يمثلون مصدر معلومات ثريا للغاية. فقد أجرينا تحقيقات في بعض الأحيان بناء على جرائم محتملة قام صحفيون بالكشف عنها. وفي بعض الحالات، تمكن صحفيون من إرسال مستندات وتسجيلات ومواد أخرى إضافية ثبتت أهميتها في التحقيقات. لذلك فأنا أعتبر الصحفيين شركاء لنا، فهم من يكتبون عن القضايا التي نباشرها، ويمكنهم مساعدتنا في توعية الجمهور بعملنا وتأثير الفساد على حياتهم وخطورة هذه الأمور. وفي ٩٠٪ من الحالات، يشترك الصحفيون والمدعون في نفس الهدف، مع وجود اختلاف بسيط، فهم دائما ما يرغبون في معرفة المزيد عن تحقيقاتنا، ونحن قد نرغب أحيانا في التكتم على ما لدينا من معلومات. ولكن من المهم إيجاد أرض مشتركة فيما بيننا.

ومنذ سنوات قليلة، شهدت رومانيا هجوما ضاريا على سيادة القانون، وتم وضع مقترحات تشريعية لا تهدف فقط إلى تقليص الأدوات والموارد المتاحة لمساعدة مدعي العموم في تحقيقاتهم، بل تضمنت أيضا عدم تجريم عدد من الجرائم الواضحة وأعمال الفساد. وكانت هناك مقترحات لسحب ضمانات الاستقلالية التي يتمتع بها المدعون بموجب القانون عن طريق جعلهم جهازا تابعا لوزير العدل، وعدم تجريم مخالفات استغلال المنصب التي تقل قيمتها عن ٢٠٠ ألف ليو (٤٧,٨٠٠ دولار أمريكي)، وهو رقم عشوائي تم تحديده دون الاستناد إلى أي معايير، والعفو عن مرتكبي جرائم التهرب الضريبي، وعدم تجريم الرشاوى المدفوعة عن طريق وسيط، وحظر استخدام المحادثات المسجلة في أماكن عامة كأدلة، وإغلاق التحقيقات ما لم يتم التوصل إلى نتائج خلال عام واحد، وغير ذلك كثير.

ووضح الصحفيون أهمية رفض هذه الأفكار، وخرج ما يزيد على ٥٠٠ ألف مواطن إلى الشوارع للتظاهر ضد هذه التعديلات ودعم سيادة القانون.

وتلقينا أحيانا مكالمات هاتفية من صحفيين لديهم معلومات عن مخالفات محتملة للاستفسار عما إذا كانت الكتابة عن هذه المخالفات قد تعرقل أي تحقيقات جارية، وكان يتم إرجاء النشر بالفعل بناء على طلبنا.

التمويل والتنمية: تحدثتِ عن كسب ثقة المواطنين كإحدى ركائز الفعالية؟ كيف تخططين للقيام بهذا الأمر؟

لورا كوفيسي: عندما يتم التحقيق في القضايا بناء على أدلة قوية، وإدانة مرتكبي الجرائم في المحاكم، وممارسة جميع هذه المهام بكفاءة واستقلالية، يمكن حينها كسب ثقة المواطنين. ولن يتحقق ذلك في غضون يوم أو اثنين. فحتى لو باشرنا التحقيق في ٣ أو ٥ آلاف قضية في اليوم الأول للمكتب، لن يكون ذلك كافيا. فيجب أن نتوصل إلى نتائج موثوقة، ولن يتسنى ذلك إلا عن طريق استصدار قرارات إدانة حاسمة في ساحات المحاكم. وهو ما يستغرق وقتا طويلا — عامان أو ثلاثة أعوام، وليس يومين أو ثلاثة أيام. ويتعين علينا أن نثبت قوتنا واستقلاليتنا منذ اليوم الأول.

حينها سيبدأ المواطنون في إرسال ما لديهم من شكاوى ومعلومات سرية. وفي رومانيا، تم التحقيق في معظم القضايا بناء على معلومات وردت إلينا من الجمهور. وفي عام واحد فقط، ارتفع عدد شكاوى المواطنين بما يزيد على ٦٠٪. وهي إشارة إيجابية على ثقة المواطنين. وعندما تفوز بثقة المواطنين، يجعلهم ذلك يفصحون عما لديهم من معلومات سرية والمحاربة من أجلك إذا لزم الأمر. ونحن لا نعمل من أجل مصلحتنا، بل لمصلحة الشعب. وتلك هي العدالة. FD

أجريت تعديلات تحريرية على نص هذه المقابلة لمراعاة الطول المناسب والوضوح.